

يسار أبو خشوم *

ماكرون وصدمة السابع من أكتوبر: حدود التغيير في السياسة الفرنسية تجاه إسرائيل والقضية الفلسطينية

الملخص

تتناول هذه الدراسة مسار السياسة الخارجية الفرنسية تجاه إسرائيل والقضية الفلسطينية في سياق حرب غزة، مع تركيز خاص على مرحلة الرئيس إيمانويل ماكرون بوصفها لحظة كاشفة لحدود الدور الفرنسي في إدارة هذا الملف. تهدف الورقة إلى وضع المواقف الفرنسية الراهنة ضمن سياق تاريخي وسياسي أوسع، يتيح فهم منطق الاستمرارية والتكيف الذي يميّز السياسة الفرنسية إزاء الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. تنطلق الدراسة من مقاربة تحليلية تربط بين ثلاثة مستويات متداخلة: تطور العلاقات الفرنسية-الإسرائيلية منذ عام ١٩٤٨، والعوامل الداخلية المؤثرة في صناعة القرار السياسي في فرنسا، ثم طبيعة الخطاب والممارسة الدبلوماسية في عهد ماكرون، ولا سيما في أعقاب هجوم السابع من أكتوبر ٢٠٢٣. وتُبيّن الدراسة أن المواقف الفرنسية التي برزت خلال حرب غزة جاءت نتيجة تفاعل مركّب بين إرث تاريخي طويل في العلاقة مع إسرائيل، واعتبارات داخلية تتصل بالذاكرة السياسية وبالفواعل المؤثرة وآليات اتخاذ القرار، إلى جانب ضغوط دولية مرتبطة ببنية التحالفات القائمة وهيمنة الإطار الغربي في إدارة الصراع. وتخلص الورقة إلى أن التحولات الخطابية والمبادرات الإنسانية والدبلوماسية، بما في ذلك الاعتراف بدولة فلسطين، تندرج ضمن إعادة ضبط محسوبة لهامش الحركة الفرنسية، من دون أن تفضي إلى تغيير جذري في طبيعة العلاقة مع إسرائيل أو في موقع فرنسا داخل مسار التسوية. وتكمن مساهمة الدراسة في تقديم قراءة مركّبة تدمج البعد التاريخي بالتحليل السياسي الداخلي وسياق الحرب الراهنة، بما يتيح فهماً أعمق لمنطق السياسة الفرنسية وحدود تأثيرها.

الكلمات المفتاحية:

السياسة الخارجية الفرنسية، إيمانويل ماكرون، حرب غزة، القوة التأثيرية

مقدمة

فرضت الحرب الإسرائيلية على غزة عقب هجوم السابع من تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٢٣ عودة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني إلى مركز الاهتمام الدولي، ودفعت العواصم الكبرى إلى التعامل معه بوصفه أزمة تتجاوز حدود السياسة اليومية. ووسعت الحرب نطاق الأسئلة المطروحة حول موقع القانون الدولي الإنساني، وحول قدرة النظام الدولي على حماية المدنيين حين تتصادم القواعد مع حسابات القوة والتحالفات. كشفت الوقائع المتلاحقة، بما حملته من دمار واسع وتداعيات إقليمية ودولية، هشاشة الخطابات المطمئنة التي سادت طويلاً عن إمكانية احتواء الصراع داخل ترتيبات دبلوماسية ثابتة. وارتفع منسوب الضغط على الدول الأوروبية على وجه الخصوص؛ إذ وجدت نفسها أمام اختبار مزدوج يتعلق بموقفها من الحرب وبصورتها الأخلاقية في آن. وثمة ما يجعل هذه اللحظة مختلفة في ثقلها السياسي والإنساني، وما يجعل كل كلمة تصدر عن العواصم الغربية جزءاً من معركة سرديات لا تقل حدة عن المعركة على الأرض.

استحوذت المواقف الفرنسية على اهتمام واسع منذ الأيام الأولى للحرب، بحكم ثقل فرنسا الدبلوماسي والإرث الذي تراكم لديها في مقاربة هذا الصراع. اعتادت باريس أن تربط حضورها السياسي في الملف بتأكيد الدائم على الشرعية الدولية وحل الدولتين، وبمحاولة الاحتفاظ بهامش حركة يميزها عن المقاربة الأمريكية. بيد أن تتابع التصريحات والمبادرات خلال حرب غزة، وتعدد الإشارات الصادرة عن الإليزيه (الرئاسة) ووزارة الخارجية، أثار نقاشاً متشعباً حول طبيعة هذا التوضع وحدوده، وحول ما إذا كانت اللغة السياسية تكفي وحدها لتفسير المشهد أم أن وراءها بنية أعمق تضبط الخيارات الممكنة. وأدخلت التطورات اللاحقة عناصر جديدة إلى النقاش، من بينها مبادرات إنسانية ودبلوماسية، ثم طرح مسألة الاعتراف بدولة فلسطين، فزاد ذلك من تعقيد الأسئلة المرتبطة بالدور وبالقدرة على التأثير وبحدود الفعل السياسي في ظل حرب مفتوحة وتوازنات شديدة الحساسية. يقتضي تناول هذه اللحظة وضعها داخل سياق تاريخي أطول، لأن السياسة الفرنسية تجاه إسرائيل والقضية الفلسطينية لم تتشكل دفعة واحدة، بل تدرجت ضمن تحولات النظام الدولي وموقع فرنسا فيه منذ عام ١٩٤٨. وتناوبت مراحل مختلفة على هذا المسار، فشهدت العلاقات الفرنسية الإسرائيلية تحالفات عسكرية وسياسية في سياقات محددة، ثم شهدت تحولاً استراتيجياً أعاد تموضع باريس بعد عام ١٩٦٧، قبل أن تدخل العلاقة مراحل توازن واقترب ارتبطت بتحويلات ما بعد الحرب الباردة واتساع الهيمنة الأمريكية. ويوازي هذا البعد التاريخي بعد داخلي لا يمكن إغفاله، إذ تتقاطع في هذا الملف ذاكرة الهولوكوست، وحساسية النقاش حول معاداة السامية، وحضور فواعل منظمّة داخل المجال السياسي والإعلامي، مع مركزية القرار داخل الإليزيه. ويضبط تفاعل هذه العناصر المجال السياسي الممكن، ويجعل مقاربة هذا الصراع داخل فرنسا محكومة بحسابات دقيقة.

تكتسب مرحلة إيمانويل ماكرون، ولا سيما ما أعقب "السابع من أكتوبر"، أهمية خاصة لأنها جاءت في سياق تتقاطع فيه الحرب المفتوحة في غزة مع قيود تاريخية وداخلية وتحالفات دولية قائمة. ويثير هذا التقاطع تساؤلات حول طبيعة ما يطرأ على السياسة الفرنسية تجاه إسرائيل والقضية الفلسطينية في ظل هذا الظرف، وحول العلاقة بين التغيرات الظاهرة في الخطاب والتحركات الدبلوماسية وبين ما تسمح به البنى السياسية والمؤسسية القائمة. كما يضع هذه المرحلة في موضع فحص يطال حدود المبادرة، وطبيعة الأدوات المتاحة، والفارق بين إدارة لحظة أزمة والتعامل مع صراع ممتد تحكّمه توازنات راسخة.

تكتسب مرحلة إيمانويل ماكرون، ولا سيما ما أعقب "السابع من أكتوبر"، أهمية خاصة لأنها جاءت في سياق تتقاطع فيه الحرب المفتوحة في غزة مع قيود تاريخية وداخلية وتحالفات دولية قائمة. ويثير هذا التقاطع تساؤلات حول طبيعة ما يطرأ على السياسة الفرنسية تجاه إسرائيل والقضية الفلسطينية في ظل هذا الظرف، وحول العلاقة بين التغييرات الظاهرة في الخطاب والتحركات الدبلوماسية وبين ما تسمح به البنى السياسية والمؤسسية القائمة.

أولاً: المسار التاريخي للعلاقات الفرنسية - الإسرائيلية وحدود الدور الفرنسي (١٩٤٨-٢٠١٧)

تبلورت العلاقات الفرنسية - الإسرائيلية منذ عام ١٩٤٨ في سياق تحوّل عميق في بنية النظام الدولي، كانت فرنسا تعيد فيه تعريف موقعها بين القوى الكبرى عقب الحرب العالمية الثانية، وتسعى إلى إعادة تموضعها السياسي والإقليمي في الشرق الأوسط. وقد نشأت هذه العلاقة بالتوازي مع تشكّل الصراع العربي - الإسرائيلي، ما جعلها منذ البداية محكومة بتداخل اعتبارات دولية وإقليمية متغيرة. وعلى امتداد العقود اللاحقة، انتقلت هذه العلاقات من تحالف عسكري وثيق في الخمسينيات والستينيات إلى قطيعة سياسية واستراتيجية عقب التحوّل الديغولي عام ١٩٦٧، قبل أن تدخل مراحل أكثر تعقيداً اتسمت بمحاولات توازن محدودة ثم باقتراب أمني وسياسي متزايد في ظل الانتقال إلى نظام دولي أحادي القطبية تقوده الولايات المتحدة. ويُتيح هذا المسار التاريخي، بما انطوى عليه من ثوابت وتغيرات، إطاراً تفسيرياً ضرورياً لفهم موقع إسرائيل والقضية الفلسطينية في السياسة الخارجية الفرنسية، وصولاً إلى الحقبة الماكرونية وما حملته من إعادة توظيف لهذه المحددات ضمن سياق دولي وإقليمي جديد.

• من التحالف التأسيسي إلى التحول الديغولي (١٩٤٨-١٩٨١)

تشكّلت المرحلة الأولى من العلاقات الفرنسية الإسرائيلية في سياق الحرب الباردة، حين كانت فرنسا تحاول إعادة بناء حضورها الإستراتيجي في الشرق الأوسط بعد انحسار نفوذها الاستعماري، بينما كان النظام الدولي ينتقل إلى ثنائية قطبية صارمة بين

الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. في هذا المناخ، أدّى قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ إلى بروز تقدير فرنسي جديد لأهمية هذه القوة الصاعدة في شرق المتوسط، رغم تمسك باريس بصلاتها التقليدية مع العواصم العربية. ومع مطلع الخمسينيات، اتجهت فرنسا من الحذر إلى الانخراط العملي، مدفوعة برغبتها في موازنة صعود جمال عبد الناصر وتعويض خسائر نفوذها في المنطقة، الأمر الذي أدى إلى تعزيز التعاون السياسي والعسكري بصورة متسارعة. أضحت باريس المورد الرئيس للسلح الإسرائيلي، وأسهمت في بناء مؤسساتها العسكرية الحديثة، بينما وجدت تل أبيب في فرنسا داعماً دولياً أساسياً في سنوات تأسيسها الصعبة. وبلغ هذا التعاون ذروته في العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦، الذي شكّل أعلى مستوى من التنسيق المباشر بين البلدين ورسخ التحالف التأسيسي قبل عام ١٩٦٧. غير أنّ هذا التحالف بدأ بالتصدّع تدريجياً منذ منتصف الستينيات، وصولاً إلى الانعطاف المهمة عام ١٩٦٧. فبفعل تحولات بنوية داخلية وخارجية، رأى الرئيس شارل ديغول (١٩٥٩-١٩٦٩) أنّ استمرار التحالف مع إسرائيل يضر بموقع فرنسا الدولي، ويمنعها من استعادة نفوذها في العالم العربي، وهو ما شكّل الأساس النظري لبلورة ما سيُعرف لاحقاً بـ "السياسة العربية لفرنسا"، أيّ توجّه دبلوماسي إستراتيجي يهدف إلى بناء علاقات متينة مع العواصم العربية والتعامل مع قضايا الشرق الأوسط وفق مبادئ الشرعية الدولية، لا وفق المصالح الضيقة للتحالفات العسكرية.^١

جاءت حرب حزيران / يونيو ١٩٦٧ لتتيح لفرنسا لحظة مناسبة لإعادة التموضع؛ فأعلن ديغول حظراً شاملاً على تصدير السلاح إلى إسرائيل، وهو قرار جسّد تحولاً جذرياً في الرؤية الفرنسية للصراع

ماكرون وصدمة السابع من أكتوبر: حدود التغيير في السياسة الفرنسية تجاه إسرائيل والقضية الفلسطينية

جاءت حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ لتتيح لفرنسا لحظة مناسبة لإعادة التموضع؛ فأعلن ديغول حظرًا شاملًا على تصدير السلاح إلى إسرائيل. وهو قرار جسّد تحولًا جذريًا في الرؤية الفرنسية للصراع أكثر من كونه ردًا على الحرب. وأدّى هذا التحول إلى انهيار الثقة الإسرائيلية بفرنسا، واعتبارها شريكًا غير مضمون في اللحظات الحاسمة.

الانفتاح السياسي باتجاه إسرائيل، تجسّد في خطاب الكنيست عام ١٩٨٢ حول حق الفلسطينيين في دولة، وبين المحافظة على مرتكزات "السياسة العربية" التي رسّخها ديغول. بيد أن هذا الانفتاح بقي محدودًا؛ إذ لم تستعد فرنسا التعاون الدفاعي الذي انهار بعد ١٩٦٧، فيما بقيت إسرائيل مترددة في أيّ تقارب إستراتيجي واسع بسبب الإرث الطويل لحظر السلاح وفقدان الثقة.^٤ وقد ساعدت البيئة الدولية قبل ١٩٩١ على استمرار هذه الصيغة المتوازنة؛ إذ أتاح التنافس الأميركي - السوفييتي لفرنسا التحرك كقوة أوروبية برؤية متميزة عن واشنطن دون خسارة علاقاتها العربية أو الإسرائيلية. غير أن التغيّر الجذري جاء مع سقوط الاتحاد السوفييتي وتحول النظام الدولي إلى أحادي القطبية تهيمن عليه الولايات المتحدة، ما قلّص هامش الدور الفرنسي في الشرق الأوسط ودفع باريس إلى موقع الشريك الأوروبي الداعم للدبلوماسية الأمريكية في عملية مدريد ثم أوسلو. وقد برز هذا التحول بوضوح في عهد الرئيس جاك شيراك (١٩٩٥-٢٠٠٧)، الذي رغم إظهاره مواقف صلبة تجاه الاحتلال، كما في حادثة المشادة الشهيرة مع الحرس الإسرائيلي في البلدة القديمة في القدس ١٩٩٦ (انظر الصورة ١)، كان يتحرك داخل بيئة تهيمن عليها المقاربة الأمريكية الإسرائيلية للأمن، ولا سيما مع انهيار أوسلو واندلاع الانتفاضة الثانية.^٥ وقد ترافق ذلك مع بروز حساسيات داخلية جديدة في فرنسا نفسها متصلة بالجالية اليهودية والعنف الداخلي، وهي مسائل ستبرز بشكل أكبر لاحقًا في حقبتَي ساركوزي وهولاند.

مع وصول نيكولا ساركوزي (٢٠٠٧-٢٠١٢) إلى الحكم، دخلت العلاقات مرحلة جديدة اتسمت باقترب أمني واضح من إسرائيل في سياق دولي

أكثر من كونه ردًا على الحرب. وأدّى هذا التحول إلى انهيار الثقة الإسرائيلية بفرنسا، واعتبارها شريكًا غير مضمون في اللحظات الحاسمة، وقد تعمّق هذا التبعاد خلال السبعينيات، حين تبنّى الرئيس جورج بومبيدو (١٩٦٩-١٩٧٤) خطابًا أكثر دعمًا للحقوق الفلسطينية، خصوصًا بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، بينما كانت تل أبيب تؤسس لنهج أمني توسعي على الأرض.^٦ وفي الوقت ذاته، بدأت فرنسا تنظر إلى الصراع من خلال منظور الشرعية الدولية ومبدأ الانسحاب من الأراضي المحتلة، ما أعاد صياغة موقعها كقوة "متعاطفة مع العرب" في الوعي الإسرائيلي، مقابل إدراك فرنسي بأن السياسات الإسرائيلية تعكس مقاربة أحادية تقف على الضد من رؤيتها المتعددة الأطراف. واستقرّت العلاقة في هذه الحقبة وحتى نهاية ولاية الرئيس فاليري جيسكار ديستان (١٩٧٤-١٩٨١) على معادلة ابتعاد متبادل، وفقًا لها تنخرط إسرائيل بشكل أعمق في الشراكة الإستراتيجية مع الولايات المتحدة داخل بنية الحرب الباردة، وتعيد فرنسا تأكيد تموضعها العربي، وهو مسار سيبقى مؤثرًا في التغيّرات اللاحقة ويؤسس مرحلة التوازن الصعب التي ستظهر في عهد ميتران - شيراك.^٦

• من التوازن المقيّد إلى الاقتراب الأمني - السياسي (١٩٨١-٢٠١٧)

مع وصول فرانسوا ميتران (١٩٨١-١٩٩٥) إلى السلطة، بدأت مرحلة جديدة حاولت فيها فرنسا إعادة تكييف سياستها تجاه إسرائيل ضمن بيئة دولية ما زالت تخضع لمنطق الثنائية القطبية، الأمر الذي مكّن باريس من الحفاظ على قدر من الاستقلالية في رؤيتها للصراع. وقد جمع ميتران بين



■ الرئيس جاك شيراك، في القدس عام ١٩٩٦، © AFP / JIM HOLLANDER

محدودًا بفعل الهيمنة الأميركية واستمرار المقاربة الأمنية الإسرائيلية، فيما بقيت باريس حريصة على التمسك بالقانون الدولي ورفض الإجراءات الأحادية رغم تراجع قدرتها على لعب دور تاريخي في عملية السلام. بهذا، انتهت الفترة ١٩٨١-٢٠١٧ إلى ما يمكن وصفه بصياغة جديدة للعلاقة تتمثل في توازن مقيد في عهد ميثران وشيراك، ثم اقتراب أمني سياسي متنامٍ في عهدي ساركوزي وهولاند، ضمن نظام دولي أحادي القطبية يعيد تحديد حدود الدور الفرنسي في الشرق الأوسط.^٦

يشكّل هذا المسار التاريخي المتشابك الخلفية التي لا يمكن فهم مرحلة ما بعد ٢٠١٧ من دونها، بيد أن تفسير التغيرات اللاحقة يقتضي النظر في البنية الداخلية للجمهورية الخامسة؛ إذ تُعد اعتبارات الهوية، وذاكرة الهولوكوست، والجماعات المؤثرة، والإعلام، وتركيز السلطة داخل الإليزيه عناصر أساسية في تحديد هوامش الحركة الفرنسية في الشرق الأوسط، وهو ما سيُشكّل محور القسم التالي من الدراسة.

أضحت فيه الهيمنة الأميركية واقعا راسخا؛ فقد تبنى ساركوزي رؤية سياسية تقوم على تعزيز علاقات فرنسا بالولايات المتحدة، وهو ما انعكس على موقفه من إسرائيل من خلال خطاب متعاطف مع مخاوفها الأمنية وتبني موقف صارم ضد معاداة السامية. كما شكّل قرار إعادة فرنسا إلى القيادة العسكرية للناطو عام ٢٠٠٩ تحولا رمزيا مهما، إذ عبّر عن قطيعة مع الاستقلالية الديغولية وأشار إلى تقارب أكبر مع واشنطن وتل أبيب. ورغم ذلك، حافظت باريس على بعض التمايز في ملفات مثل الاستيطان والشرعية الدولية. ومع وصول فرانسوا هولاند (٢٠١٢-٢٠١٧)، تعمّق الاقتراب الأمني أكثر، إذ باتت الهواجس المرتبطة بالإرهاب الداخلي بين ٢٠١٢ و٢٠١٥ عاملاً مركزيًا في صياغة علاقة الدولة الفرنسية بالجالية اليهودية وإسرائيل. وقد تبنى هولاند، ورئيس وزرائه مانويل فالس، خطابًا غير مسبوق في دعمه لأمن إسرائيل، كما اعتبر فالس أن "معاداة الصهيونية شكل من أشكال معاداة السامية". مع ذلك، ظل تأثير فرنسا في مسار الصراع

التغيّر الجذري جاء مع سقوط الاتحاد السوفيتي وتحول النظام الدولي إلى أحادي القطبية تهيمن عليه الولايات المتحدة. ما قلّص هامش الدور الفرنسي في الشرق الأوسط ودفع باريس إلى موقع الشريك الأوروبي الداعم للدبلوماسية الأميركية في عملية مدريد ثم أوسلو. وقد برز هذا التحول بوضوح في عهد الرئيس جاك شيراك (١٩٩٥-٢٠٠٧).

ثانياً: العوامل الداخلية المحددة للسياسة الفرنسية تجاه إسرائيل والقضية الفلسطينية

ينتقل هذا الباب من تتبّع المسار التاريخي للعلاقات الفرنسية - الإسرائيلية إلى تفكيك العوامل الداخلية المحددة للسياسة الفرنسية تجاه إسرائيل والقضية الفلسطينية، انطلاقاً من فرضية مفادها أن فهم الموقف الخارجي لباريس يظل منقوصاً ما لم تتم قراءته في ضوء البنية السياسية والرمزية التي تنتجها داخل الجمهورية الخامسة. يركّز التحليل على تفاعل محددين مركزيين أسهما في رسم حدود النقاش وصياغة الخطاب الرسمي، يتمثل أولهما في المسألة اليهودية بما تحمله من إرث تاريخي وأخلاقي متجذّر في الذاكرة الوطنية الفرنسية، وثانيهما في البنية المؤسسية والإعلامية التي تسهم في إعادة إنتاج السردية السائدة حول الصراع.

● المسألة اليهودية وجماعات الضغط

ترتكز مقارنة الدولة الفرنسية تجاه إسرائيل إلى خلفية تاريخية معقدة تتصل جذورها بمرحلة الاحتلال النازي وحكومة فيشي، وهي حقبة تركت ندوباً عميقة في الذاكرة الوطنية وأعدت صياغة علاقة فرنسا بالمسألة اليهودية على أساس المسؤولية الأخلاقية والتاريخية. رسّخ هذا الإرث ما يشبه "الخط الأحمر" داخل الحياة السياسية، حيث يتعامل صانعوا القرار مع أي نقاش حول إسرائيل بوصفه موضوعاً شديد الحساسية قد يُساء فهمه في سياق مكافحة معاداة السامية. تظهر تلك الحساسية بوضوح في شهادات نواب وسياسيين أكدوا أنّ مجرّد التعبير عن موقف متوازن تجاه الفلسطينيين قد يُفضي إلى اتهامات فوروية بالعداء لليهود، ما يدفع كثيرين إلى تجنّب

الخوض في الملف أو تبني خطاب حذر ومموّه. ويتعزز هذا الميل بفعل الدور التاريخي والرمزي للمؤسسات اليهودية في فرنسا، وعلى رأسها المجلس التمثيلي للمؤسسات اليهودية في فرنسا (CRIF)، التي تُعدّ من أكثر الفواعل قدرة على الوصول إلى دوائر القرار ونقل مشاغل الجالية اليهودية، بما في ذلك أمنها وعلاقتها بإسرائيل.^١

تظهر الشهادات التي جمعها الصحافي الفرنسي جان ستيرن، في تحقيقاته حول "اللوبي المناصر لإسرائيل في فرنسا"، عن مسؤولين أكاديميين ودبلوماسيين أنّ هذا الدور يتجاوز التمثيل الاجتماعي ليصير عنصراً بنيوياً في صياغة حدود النقاش الممكن داخل الدولة؛ إذ يتم إعادة تعريف القضايا المتعلقة بإسرائيل ضمن معادلة أخلاقية محكومة بذاكرة الاضطهاد وما نتج عنها من "واجب الحماية".^٢ بهذا المعنى، تتحول المسألة اليهودية إلى محدد مركزي يصوغ مقارنة باريس الرسمية والمتمثلة في حساسية أخلاقية متجذرة، وبيئة سياسية تخشى الانزلاق إلى مناطق التماس الخطابية مع اليمين المتطرف، ما يجعل نقد السياسة الإسرائيلية ملفاً شديد التقيد. يتداخل هذا الإرث التاريخي مع بنية تنظيمية - سياسية تمثلها جماعات الضغط المؤيدة لإسرائيل التي راكمت حضوراً مؤسسياً داخل الأجهزة التشريعية والتنفيذية الفرنسية، ونجحت في بناء قنوات تواصل مستقرة مع الإليزيه والبرلمان. ويبرز ضمن هذه البنية نواب يجسدون هذا التقاطع بشكل صريح، على غرار النائب اليهودي ماير حبيب، الذي شغل منصب نائب في الجمعية الوطنية الفرنسية عن الفرنسيين المقيمين في الخارج خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠٢٤، والذي كان على الدوام يدافع عن السياسات الإسرائيلية

تظهر الشهادات التي جمعها الصحافي الفرنسي جان ستيرن، في تحقيقاته حول "اللوبي المناصر لإسرائيل في فرنسا"، عن مسؤولين أكاديميين ودبلوماسيين أنّ هذا الدور يتجاوز التمثيل الاجتماعي ليصير عنصراً بنوياً في صياغة حدود النقاش الممكن داخل الدولة؛ إذ يتم إعادة تعريف القضايا المتعلقة بإسرائيل ضمن معادلة أخلاقية محكومة بذاكرة الاضطهاد وما نتج عنها من "واجب الحماية".

● البنية المؤسسية وصناعة السردية الداخلية

تعمل البنية المؤسسية للجمهورية الخامسة على تركيز سلطة التوجيه السياسي في يد رئيس الجمهورية، وهو ما يجعل الإليزيه الفضاء الحاسم في ضبط الإطار العام للسرديات المرتبطة بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني داخل فرنسا. فالنظام شبه الرئاسي يُمكن الرئيس من التحكم الفعلي في مسار السياسة الخارجية عبر صلاحيات تعيين رئيس الحكومة وحلّ الجمعية الوطنية وتحديد الاتجاهات العليا في القضايا السيادية، بينما تمنحه المادة ٥٢ من الدستور احتكار التفاوض والتصديق على المعاهدات وقيادة الدبلوماسية، وتضع تحت يده السلطة العليا على القوات المسلحة وقرار الردع النووي^{١٢}. كما يسمح له الجهاز التنظيمي للإليزيه، ولا سيّما الأمانة العامة والمستشار الدبلوماسي، بتلقي تقارير استراتيجية مستقلة عن وزارة الخارجية وإدارة قنوات موازية للدبلوماسية التقليدية، بما يجعل الوزارة منفذة داخل حدود يحددها الرئيس^{١٣}. جعل هذا التركيز المؤسسي في السلطة من الإليزيه، خاصة منذ العقدين الأخيرين، نقطة تجميع للروايات الأمنية والثقافية القادمة من الشبكات المؤيدة لإسرائيل، وهو ما يظهر في الطبيعة التراتبية للمشهد السياسي، حيث يخشى العديد من النواب الفرنسيين التعبير العلني عن مواقف نقدية خوفاً من اتهامات معاداة السامية أو من حملات الضغط التي تستهدف الأصوات المتحفظة على السياسات الإسرائيلية^{١٤}. كما تتيح هذه المركزية اندماج الخطاب الرئاسي مع سرديات تعتبر إسرائيل شريكاً في "مكافحة الإرهاب"، ما يعيد إنتاج إطار معرفي يجعل نقد الاحتلال أو الاستيطان أقرب إلى "خطر سياسي" في الساحة الفرنسية. وفي ظل هذا المناخ،

المتطرفة ويعبر عن دعمه العلني لبنيامين نتنياهو، حتى أن بعض النواب اليساريين وصفه بـ "نائب حزب الليكود في الجمعية الوطنية"، ممارساً ضغوطاً مباشرة على المسؤولين الدبلوماسيين، ومستخدماً خطاباً اتهامياً تجاه الأصوات الناقدة داخل المشهد السياسي. وتوضح الشهادات التي جمعها ستيرن أنّ بعض هذه الشبكات تمتلك القدرة على الانتقال من التأثير الخطابى إلى التأثير الإجرائى عبر ممارسة ضغط منظم على شخصيات سياسية وأكاديمية، ما يعيد رسم ملامح العلاقة بين السلطة التشريعية ومجال السياسة الخارجية^{١٥}.

كما أنّ جماعات الضغط هذه لا تعمل ككيان واحد بل كشبكة واسعة داخل الوسط السياسي، تشمل جمعيات الصداقة الفرنسية - الإسرائيلية ودوائر نفوذ داخل الأغلبية الرئاسية ويمين الوسط، الأمر الذي يمنحها حضوراً متعدد المستويات داخل الحقل السياسي الفرنسي^{١٦}. ورغم ذلك، تُظهر استطلاعات الرأي أنّ هذا النفوذ النخبوي يقابله رأي عام ظلّ مستقلاً نسبياً في مواقفه، إذ عبّر ٧١٪ من الفرنسيين عام ٢٠١٨ عن اعتبار إسرائيل مسؤولة عن غياب المفاوضات، ورأى ٦٩٪ أنّ الصهيونية تُستخدم لتبرير الاستيطان^{١٧}. وتنتج هذه المفارقة بين الضغط النخبوي والتعاطف الشعبي مع الفلسطينيين صيغة فرنسية يمكن إجمالها في خطاب رسمي حذر، وقدرة محدودة على توجيه انتقادات مباشرة للسياسات الإسرائيلية، في مقابل بيئة اجتماعية لا تزال تقرأ النزاع من زاوية العدالة وحقوق الشعوب، وهو ما جعل "المسألة اليهودية وجماعات الضغط" أحد أكثر المحددات تأثيراً في تقييد أو توجيه السياسة الخارجية الفرنسية تجاه إسرائيل.

في ظل هذا المناخ، أضحى الإليزيه موقعًا لصنع القرار ونقطة تجميع لطبقات من التأثير تمتد من الجهاز البيروقراطي إلى النواب إلى الإعلام، ما يعزز طابعًا سرديًا رسميًا يجعل النقاش حول فلسطين هامشيًا ويحوّل التعاطف الشعبي مع الفلسطينيين إلى هامش لا يترجم مؤسسيًا.

ومن يُقصد؛ فالأصوات النقدية مثل ألن غريش أو باسكال بونيفاس يتم تهميشها بصورة منهجية، ما يخلق فراغًا معرفيًا تملؤه تلقائيًا السردية المهيمنة. وتزداد فعالية هذا النسق في سياقات الأزمات، حيث يجري تضخيم اللغة الأمنية وتهميش المقاربات الحقوقية، وهو ما يفسّر قدرة الخطاب المؤيد لإسرائيل على تقديم عمليات عسكرية واسعة باعتبارها "إجراءات ضرورية" لا يمكن نقاشها دون الوقوع تحت شبهات الانحياز أو التشكيك في "قيم الجمهورية".^{١٨}

كما تشكّل البنية الإعلامية بيئة خصبة لتوسيع هذا الخطاب عبر "المؤثرين" والصحافيين ذوي الحضور القوي، على غرار الفيلسوف اليهودي برنار هنري ليفي، شديد الدفاع عن إسرائيل، والذي تمنحه شبكاته المتعددة، من النشر إلى التلفزيون، قدرة على توجيه النقاش العام، ويعزّز انخراطه المباشر مع دوائر القرار من مركزية هذه السردية داخل النخب السياسية.^{١٩} وهكذا، يتجاوز النفوذ الإعلامي التأثير في الرأي العام إلى إنتاج مناخ سياسي كامل تصير فيه الرواية الإسرائيلية معيارًا ضمنيًا للنقاش، بينما يتم دفع النقد إلى هامش ضيق، ما يجعل السردية السائدة جزءًا بنيويًا من البيئة التي تصاغ ضمنها السياسة الفرنسية تجاه الصراع.

تكشف قراءة هذه البنية الداخلية، بما تحمل من حساسيات تاريخية ونفوذ مؤسسي وحضور إعلامي طاغ، عن مسار طويل أعادت خلاله النخب السياسية والفكرية في فرنسا تشكيل موقع إسرائيل داخل الإدراك السياسي العام، كما تُظهر القيود التي وجّهت القرار الخارجي الفرنسي وأطرت سرديته على امتداد عقود. مع الانتقال إلى المرحلة التالية من

أضحى الإليزيه موقعًا لصنع القرار ونقطة تجميع لطبقات من التأثير تمتد من الجهاز البيروقراطي إلى النواب إلى الإعلام، ما يعزز طابعًا سرديًا رسميًا يجعل النقاش حول فلسطين هامشيًا ويحوّل التعاطف الشعبي مع الفلسطينيين إلى هامش لا يترجم مؤسسيًا.^{١٦}

من داخل هذا الإطار المؤسسي المركز على الإليزيه تنبثق السردية الإعلامية المهيمنة، التي تُعد امتدادًا وظيفيًا للبنية السياسية أكثر من كونها سلطة مستقلة، إذ تشهد الساحة الإعلامية الفرنسية تشكّل سردية مهيمنة تعيد إنتاج الرؤية الإسرائيلية للصراع بوصفه امتدادًا لـ "الحرب على الإرهاب"، وهي سردية كوّنتها شبكة متداخلة من الوسائل والمنابر والخبراء الذين يشكلون ما يشبه البنية الخطابية المتماسكة؛ إذ باتت عديد مؤسسات ووسائل الإعلام على غرار Radio J و CNews و BFM TV و LCI، إلى جانب صحف محافظة مثل Le Point و Le Figaro Magazine و Marianne، منصّات ثابتة تبث رواية مؤيدة لإسرائيل عبر استضافة متكررة لأصوات معينة تتولى تقديم الصراع من زاوية أمنية خالصة، مثل فريدريك أنسل وبرونو تيرتريه وبيار سيرفان، الذين يعيدون صياغة الخطاب السياسي الإسرائيلي بلغة تقنية واستراتيجية تستبعد البعد الاستعماري للاحتلال.^{١٧} يميل هذا الانحياز البنيوي إلى تحويل الفلسطيني إلى "فاعل أمني" خارج الشرعية السياسية، ويتم إدراج المقاومة في إطار "التطرّف الإسلامي"، بينما يتم عرض السياسات الإسرائيلية من قصف غزة إلى توسيع الاستيطان كجزء من "الدفاع عن الحضارة الغربية". تتجلى قوة هذا النسق الإعلامي في قدرته على تحديد من يتحدث

يميل هذا الانحياز البنيوي إلى تحويل الفلسطينيين إلى "فاعل أمني" خارج الشرعية السياسية، ويتم إدراج المقاومة في إطار "التطرّف الإسلامي"، بينما يتم عرض السياسات الإسرائيلية من قصف غزة إلى توسيع الاستيطان كجزء من "الدفاع عن الحضارة الغربية".

● استراتيجية "في الوقت ذاته": إدارة

التوازنات الفرنسية قبل السابع من أكتوبر

يشكّل عهد إيمانويل ماكرون لحظة إعادة صياغة شاملة للسياسة الخارجية الفرنسية، حيث جاءت ما تسمّى بالـ "العقيدة الماكرونية" (The Macron Doctrine) لتؤسس لمقاربة تتعامل مع التحولات الدولية بوصفها أزمة بنيوية في النظام الليبرالي وصعوداً لقوى تعديلية يستحيل مواجهتها بالأدوات التقليدية، وهو ما دفع ماكرون إلى التشديد على أنّ "النظام الدولي الحالي لم يعد قابلاً للاستمرار" ودعوة أوروبا إلى بناء سيادة استراتيجية جديدة تتجاوز الارتهان الأمني للولايات المتحدة.^{٢٠} وقد رأى عالم السياسة الفرنسي ميشيل دوكلو أنّ هذه العقيدة تتمثّل "توجّهاً بنيويًا" يعيد تعريف "الوظيفة الاستراتيجية" لفرنسا عبر موازنة دقيقة بين الشراكة الأطلسية والاستقلالية الأوروبية، وهو ما عبّر عنه ماكرون بوضوح عندما وصف حلف الناتو بأنه "ميت دماغياً" في مقابلته مع مجلة "ذا إيكونوميست"، في إشارة مباشرة إلى قناعته بأن الاعتماد الأوروبي التقليدي على واشنطن لم يعد قابلاً للاستمرار.^{٢١}

على هذا الأساس، أضحت أدوات ما تسمّى بـ "القوة التأثيرية" جزءاً عضوياً داخل هذه العقيدة؛ إذ أعادت وثيقة "خارطة طريق التأثير" التي أصدرتها وزارة الخارجية الفرنسية عام ٢٠١٩ تعريف التأثير بوصفه مكوّنًا استراتيجيًا في سياستها الخارجية لا نشاطاً ثقافياً جانبياً، يتم استثماره بغية تعزيز حضور فرنسا داخل ما أطلقت عليه الوثيقة "حرب النماذج" وتشكيل البيئة الرمزية والسياسية التي تعمل ضمنها الدبلوماسية الفرنسية. يرى

التحليل، تتجه المقاربة نحو لحظة أكثر راهنية تتمثّل في حقبة إيمانويل ماكرون، حيث تتقاطع ديناميات السلطة الرئاسية مع التحولات الإقليمية والدولية بعد عام ٢٠١٧، ويتبلور نمط جديد في إدارة العلاقة مع إسرائيل وفلسطين يستند إلى هذه المحددات الداخلية الموروثة، ويعيد توظيفها ضمن رؤية سياسية ودبلوماسية مختلفة.

ثالثاً: العقيدة الماكرونية وحدود التغيير في السياسة الفرنسية تجاه إسرائيل والقضية الفلسطينية

في ضوء المسار التاريخي للعلاقات الفرنسية - الإسرائيلية، وما يفرضه الداخل الفرنسي من قيود بنيوية تتصل بالذاكرة، وبنية السلطة، ومنظومة التأثير السياسي والإعلامي، تبرز حقبة إيمانويل ماكرون بوصفها مرحلة اختبار عملي لهذه المحددات أكثر من كونها قطيعة معها. فقد دخل ماكرون إلى الإليزيه حاملاً طموح إعادة تعريف الدور الدولي لفرنسا عبر مقاربة جديدة للنفوذ والتأثير، بيد أنّ مقاربتة للملف الإسرائيلي - الفلسطيني ظلّت منذ البداية محكومة بتوازنات داخلية وخارجية ضيقة، ما جعل سياساته في هذا المجال تعكس منطق إدارة القيود بقدر ما تعكس إرادة التغيير. من هذا المنطلق، يقتضي تحليل مرحلة ماكرون التمييز بين مقاربتة قبل هجوم السابع من أكتوبر ٢٠٢٣، حيث سادت استراتيجية ضبط التوازنات والرمزية، وما أعقب هذا التاريخ من محاولات تكيف مع صدمة سياسية وإنسانية غير مسبوقه.

تكشف قراءة هذه البنية الداخلية، بما تحمل من حساسيات تاريخية ونفوذ مؤسسي وحضور إعلامي طاغ، عن مسار طويل أعادت خلاله النخب السياسية والفكرية في فرنسا تشكيل موقع إسرائيل داخل الإدراك السياسي العام، كما تُظهر القيود التي وجّهت القرار الخارجي الفرنسي وأطرت سرديته على امتداد عقود.

استراتيجية "في الوقت ذاته" (En même temps) بوصفها آلية ملازمة لكل خطوة تقريباً في هذا الملف: اعتراف رمزي بالفلستينيين "وفي الوقت ذاته" تعميق التعاون الأمني مع إسرائيل؛ انتقاد محدود للانحياز الأميركي "وفي الوقت ذاته" تفادي أي اشتباك سياسي مع واشنطن؛ الدفاع عن حرية التعبير "وفي الوقت ذاته" التماهي مع هواجس الجالية اليهودية بشأن معاداة الصهيونية. وقد ظهرت هذه الاستراتيجية بوضوح خلال زيارته القدس عام ٢٠٢٠، فبعد أن زار حائط المبكى في خطوة غير مسبقة لرئيس فرنسي، سعى في "الوقت ذاته" إلى محاكاة لحظة جاك شيراك السيادية والأيقونية عام ١٩٩٦ في البلدة القديمة في القدس، بأداء "مشهد كنيسة سانت أن" الذي انفجر فيه بوجه الشرطة الإسرائيلية في لقطة جرى التحضير لها مسبقاً بهدف إعادة إنتاج الأثر العاطفي نفسه (انظر الصورة ٢)، لكن النتيجة جاءت، كما وصفها أحد مساعديه، "كاريكاتور شيراك بلا مضمون سياسي"، كما لم ينطل المشهد على الفلستينيين الذين رأوا فيه رسالة رمزية موجهة إلى جمهور فرنسي وعربي، لا إليهم، وفقاً للتحقيقات الصحافية الموثقة في كتاب "الانحدار الفرنسي" ٢٣. وقد تركزت هذه المعادلة في لحظات أخرى؛ فحين أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب نقل السفارة إلى القدس، اتخذ ماكرون موقفاً فاتراً أشار استياء مختصي الشرق الأوسط في باريس الذين رأوا أن فرنسا تخلت عن هامشها التاريخي في التمييز عن واشنطن، بينما قدّم في عدوان ٢٠٢١ على غزوة نموذجاً آخر لهذه الاستراتيجية؛ إذ تأخر في إدانة قصف برج الصحافة ثم قدّم مشروع قرار في مجلس الأمن كان معروف مسبقاً أنه سيُجهض بالفيتو الأميركي، ما جعل الخطوة أقرب إلى "إدارة انطباع" منها إلى رغبة

ماكرون أن "القوة التأثيرية" تمثل "قوة غير قسرية" تُمكن فرنسا من جعل الفاعلين الدوليين يتبنون سرديات وأولويات تتقاطع مع مصالحها، عبر منظومة واسعة تشمل اللغة والثقافة والفرنكوفونية، وتفعيل الجاذبية التعليمية، والوسائل الإعلامية الدولية والتنموية. ويعتبر ماكرون أن هذا النمط من النفوذ بات ضرورة وظيفية في عالم تتراجع فيه جدوى القوة الصلبة وحدها وتتسارع فيه عمليات التضييل الإعلامي والاستقطاب الجيوسياسي؛^{٢٤} لذلك أضحت "القوة التأثيرية" منصة مركزية لإسناد مشروعه الأوروبي، وأداة لإعادة إنتاج النفوذ الفرنسي في إفريقيا والعالم العربي والفضاءات الفرنكوفونية. هكذا تتداخل العقيدة الماكرونية مع دبلوماسية التأثير لتشكّل معاً استراتيجية متكاملة تعيد توجيه السياسة الخارجية الفرنسية نحو التأثير في السرديات، والقيم، والبيئات الرمزية، إضافة إلى أدوات القوة التقليدية، بهدف خلق "صورة ذهنية إيجابية" عن فرنسا، و"نموذج جذاب" يُحتذى به في فضاءات تأثيرها.

على الرغم من طموح "العقيدة الماكرونية" التي سعت إلى إعادة تموضع فرنسا داخل نظام دولي مضطرب ومُقلقل، بدت السياسة التي انتهجها الرئيس ماكرون تجاه إسرائيل والقضية الفلسطينية محكومة منذ البداية بمحددات بنويوية صارمة، جعلت مقاربتة لهذا الملف أقرب إلى إدارة التوازنات الحساسة منها إلى إنتاج المبادرة الدبلوماسية الفعلية. فقد دخل ماكرون هذا الحقل باعتباره "حقل ألغام" على الصعيد السياسي داخل فرنسا، يتداخل فيه ضغط الجالية اليهودية، وتنامي خطاب معاداة السامية، واستثمار بعض التيارات الراديكالية للقضية الفلسطينية، فضلاً عن هيمنة الولايات المتحدة على مسار التسوية؛ وهي عناصر دفعت الرئيس إلى اعتماد



■ إيمانويل ماكرون، في البلدة القديمة في القدس في ٢٢ كانون الثاني / يناير ٢٠٢٠ - AFP©/Ludovic Marin

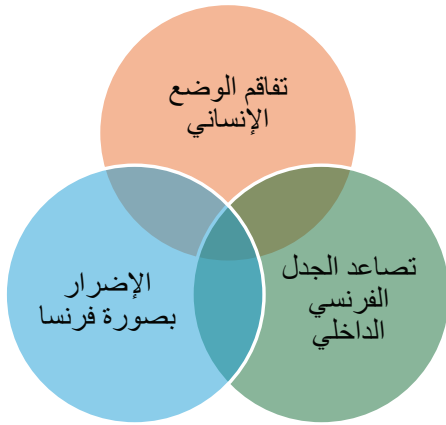
● من الصدمة إلى التكيّف: إعادة ضبط الموقف الفرنسي بعد السابع من أكتوبر

كشفت أحداث السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ سريعاً هشاشة المعادلة الماكرونية القائمة على شعار "في الوقت ذاته"، إذ جاء ردّ الفعل الأولي لباريس منحازاً بوضوح إلى المقاربة الإسرائيلية للأحداث بوصفها فصلاً جديداً من "الحرب على الإرهاب"، أكثر منها انفجاراً لصراع استعماري استيطاني مزمّن. ففي خطاب ماكرون في تل أبيب في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣، شدّد الرئيس الفرنسي على "الحق المشروع لإسرائيل في الدفاع عن نفسها"، واستعاد بشكل صريح ذاكرة اعتداءات ٢٠١٥ في فرنسا، واضعاً ما جرى في سياق واحد مع معركة باريس ضد "داعش"، قبل أن يفاجئ حتى جزءاً من دبلوماسييه باقتراحه توسيع عمل التحالف الدولي ضد "داعش" ليشمل محاربة حماس، وهو ما وثّقت الصحافة الفرنسية باعتباره أحد أكثر مواقفه راديكالية منذ بداية ولايته الثانية.^{٢٠} كما انعكس هذا التموضع الأمني الصّرف في لغة وزيرة

في تعديل ميزان القوى. في الخلفية، ازداد التعاون الأمني والتكنولوجي مع إسرائيل: من المناورات الجوية المشتركة واستقبال رئيس الأركان الإسرائيلي على متن حاملة الطائرات "شارل ديغول"، إلى التوسع في استخدام البلديات الفرنسية لتطبيقات أمنية إسرائيلية مثل Reporty، في وقت أظهر فيه استطلاع رأي أنجزته مؤسسة "فرنسا-إسرائيل" نهاية ٢٠٢١ أن ٥٦% فقط من الفرنسيين لديهم صورة إيجابية عن إسرائيل وأن ٥٢% لا يثقون بها، وأن "القضية الفلسطينية ستبقى شوكة في قدمها" رغم تفوقها العسكري.^{٢٤} وهكذا بدت سياسة ماكرون قبل السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ محكومة بمزيج من الحذر الداخلي، والارتهان للقيود الأميركية، وإدارة التوازنات الرمزية، وتبني استراتيجية "في الوقت ذاته" كأداة منهجية، ما جعل حضور فرنسا في هذا الملف أقرب إلى وضعية مراقبة حذرة منه إلى دور مبادر قادر على تشكيل مسار الأحداث.

على الرغم من طموح "العقيدة الماكرونية" التي سعت إلى إعادة تموضع فرنسا داخل نظام دولي مضطرب ومقلقل، بدت السياسة التي انتهجها الرئيس ماكرون تجاه إسرائيل والقضية الفلسطينية محكومة منذ البداية بمحددات بنيوية صارمة، جعلت مقارنته لهذا الملف أقرب إلى إدارة التوازنات الحساسة منها إلى إنتاج المبادرة الدبلوماسية الفعلية.

يتغيّر تدريجياً تحت ضغط ثلاث دوائر متداخلة (انظر الشكل ١):



الشكل ١: دوافع التغيّر في الخطاب الرسمي الفرنسي

الخارجية كاترين كولونا في خريف ٢٠٢٣، إذ تمسّكت لأسابيع بصيغة "هدنة إنسانية فورية ينبغي أن تقود إلى وقف لإطلاق النار" بدل تبني مطلب وقف فوري لإطلاق النار، مع الاعتراف بأن أعداد المدنيين الذين يُقتلون في غزة "مرتفعة جداً" مع ضرورة حماية المستشفيات والمدارس والصحافيين، على غرار ما صرّحت به في الدوحة وأمام مجلس الأمن.^{٢٦}

في مواجهة التدهور الإنساني المتسارع، نظّمت فرنسا "المؤتمر الإنساني الدولي من أجل السكان المدنيين في غزة" في باريس بتاريخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣، وقدم الإليزيه المؤتمر بوصفه مساهمة في "تعبئة الأسرة الدولية حول احتياجات المدنيين في غزة" مع تأكيد على التزام القانون الإنساني الدولي.^{٢٧} بيد أنّ جزءاً واسعاً من المنظمات الإغاثية والصحافة الفرنسية رأى في المؤتمر محاولة للالتفاف على السؤال السياسي الجوهرى المتعلق بضرورة وقف الحرب، إذ عبّرت تقارير في جريدة لوموند ووسائل إعلامية أخرى عن "خيبة" المنظمات غير الحكومية من غياب توافق على وقف القتال رغم الإعلان عن تعهدات مالية تجاوزت المليار يورو.^{٢٨} بذلك، بدت الأسابيع الأولى بعد السابع أكتوبر كمرحلة انزلاق عملي نحو اصطفاغ غربي كلاسيكي خلف إسرائيل، ما أضرّ بصورة ملحوظة بـ "صورة فرنسا" في الرأي العام الفلسطيني والعربي وأثار انتقادات في الأوساط البحثية الفرنسية التي رأت أن باريس تخلّت في لحظة الصدمة عن جزء مهم من إرثها "المتوازن" التاريخي في الشرق الأوسط، قبل أن تبدأ، تحت ضغط الكارثة الإنسانية والانتقادات الداخلية، مراجعة تدريجية لهذا التموضع خلال عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥.^{٢٩} ابتداءً من أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣، ثم خلال عام ٢٠٢٤، بدأ الخطاب الرسمي الفرنسي

أولاً،
تفاقم غير مسبوق للوضع الإنساني في غزة جعل بيانات الخارجية الفرنسية أكثر صراحة في وصف "الآلاف من الضحايا المدنيين" و"الوضع الإنساني الكارثي"، مع إدانة القصف الذي طال مقر الأمم المتحدة والعاملين الإنسانيين والصحافيين.^{٣٠}
ثانياً،
تصاعد الجدل الداخلي في فرنسا حول الحرب، سواء في البرلمان أو في الشارع أو داخل النخب الإعلامية، في سياق حساس أصلاً بفعل تزايد الشعور بخطر معاداة السامية وبلاستقطاب الحاد حول المسألة الإسرائيلية الفلسطينية، وهو ما وثّقته تحليلات صحافية حول "شدة انفعالات الرأي العام الفرنسي" إزاء هذا الصراع، إلى جانب استطلاعات رأي أظهرت دعماً شعبياً واسعاً

ثالثاً، لإعتراف بفلسطين من جهة، واشتراط نسبة كبيرة من الفرنسيين ربط أي وقف لإطلاق النار بقضية الرهائن من جهة أخرى.^{٢١} إدراك متزايد لدى الدبلوماسية الفرنسية بأن استمرار الحرب بهذه الصورة، مع استراتيجيات حصار وتجويع ودمار شامل، يضعف شرعية الغرب الأخلاقية ويُعمّق تراجع نفوذ فرنسا في الإقليم لصالح الولايات المتحدة والقوى الإقليمية، ولا سيما بعد الاتهامات المتزايدة ضد الحكومة الفرنسية حتى من أصوات ثقافية وسياسية داخل فرنسا بممارسة سياسة "ازدواجية المعايير" في ما يتعلق بالحرب في غزة وأوكرانيا.^{٢٢}

تحت وطأة هذه العوامل، أخذ الموقف الفرنسي ينتقل من خطاب "هدنة إنسانية" إلى المطالبة تدريجياً بـ "وقف فوري ودائم لإطلاق النار"، وهو ما ظهر بوضوح في بيانات البعثة الفرنسية الدائمة لدى الأمم المتحدة ووزارة الخارجية مطلع ٢٠٢٥، حيث أعلنت باريس أنها "تطالب بوقف فوري ودائم لإطلاق النار في غزة، وبالإفراج غير المشروط عن جميع الرهائن، وبالدخول المكثف وغير المقيّد للمساعدات الإنسانية"، مؤكدة أن هذه الشروط هي السبيل الوحيد لتهيئة أرضية حل سياسي.^{٢٣} كما حملت تصريحات وزير الخارجية جان نويل بارو في ٢٠٢٥ لهجة أكثر صرامة تجاه إسرائيل حين وصف الوضع الإنساني بأنه "مقزّز" وأن الجسر الجوي الفرنسي وعمليات الإسقاط الجوي للمساعدات "مفيدة لكنها غير كافية" ما دامت العراقيل الإسرائيلية قائمة، في تمّاهٍ مع ضغوط أوروبية أشمل لوضع التزامات إسرائيل القانونية موضع المساءلة.^{٢٤} كما استخدمت الخارجية الفرنسية لأول مرة توصيف "هجوم إرهابي" لقيام مستوطن إسرائيلي بقتل الفلسطينيين عودة الهذالين في قرية أم الخير جنوب الخليل في أواخر تموز/ يوليو ٢٠٢٥.^{٢٥} ووفقاً لبعض الدراسات المتخصصة حول "فرنسا والحرب في غزة"، بدأ هذا التحوّل أقلّ من تعبير عن انقلاب في العقيدة الماكرونية وأكثر من "تكيّف اضطراري" مع واقع إنساني وسياسي لا يمكن تحمّل أكلافه الأخلاقية والدبلوماسية على المدى الطويل، مع الإبقاء "في الوقت ذاته" على خطوط التعاون الأمني والعسكري مع إسرائيل، ما جعل التغيير في نظر كثيرين

"خطابياً أكثر منه بنويّاً".^{٢٦} وتم تنويع التغيير في الموقف الفرنسي بد "المبادرة الفرنسية السعودية لحل الدولتين" وما رافقها من موجة اعترافات بدولة فلسطين. فقد تم عقد مؤتمر رفيع المستوى في الأمم المتحدة أواخر تموز/ يوليو ٢٠٢٥، تحت رئاسة فرنسية سعودية مشتركة، وصدر عنه "إعلان نيويورك حول التسوية السلمية" متعهداً بإنهاء حرب غزة وتفعيل حل الدولتين عبر حزمة خطوات تشمل إصلاح السلطة الفلسطينية، وترتيبات انتقالية في غزة، وإمكانية نشر بعثة استقرار دولية؛ إذ حاولت باريس تقديم نفسها مع الرياض كقاطرة لائتلاف دولي جديد حول الدولة الفلسطينية في لحظة تراجع واضح للدورين الأميركي والأوروبي التقليديين.^{٢٧} في هذا السياق، جاء اعتراف فرنسا الرسمي بدولة فلسطين خلال أعمال الجمعية العامة في أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٥ في إطار مؤتمر دعت إليه باريس والرياض وشهد أيضاً اعتراف بريطانيا وكندا وأستراليا والبرتغال، فيما وصفته وكالات الأنباء بأنه "تحوّل مزلزل" في الموقف الغربي التقليدي، وبوصفه التتويج السياسي الرمزي لهذا المسار أكثر من كونه نتيجة تحضيرات مؤسسية معمّقة لبناء دولة فلسطينية مكتملة الأركان.^{٢٨} ففي الخطاب الفرنسي الرسمي، تم تصوير الاعتراف كخطوة "ضرورية لاستعادة أفق حلّ الدولتين" وكسلاح دبلوماسي لإنهاء الحرب والحصار في غزة، مع تشديد متكرر على أن الدولة الفلسطينية المنشودة ينبغي أن تكون منزوعة السلاح ومعترفّة بإسرائيل، ما يعكس إصرار باريس على الربط بين الاعتراف والاعتبارات الأمنية الإسرائيلية واشتراط إصلاح السلطة الفلسطينية بدل القطيعة مع منطوق أوصلو.^{٢٩}

أما على مستوى القراءة البنيوية، فقد حاجت عديد مراكز الأبحاث الغربية بأن موجة الاعتراف الأوروبية الأطلسية، بما فيها الاعتراف الفرنسي، لا تكتسب دلالة تحويلية إلا إذا اقترنت باستعداد حقيقي لدى أوروبا وبعض دول الخليج لتحويل الاعتراف إلى نفوذ ضاغط على إسرائيل من خلال أدوات ملموسة: مشروطة في الاتفاقات التجارية، ومساهمة في بعثة استقرار دولية، وربط الإعمار في غزة بتغيير في قواعد اللعبة السياسية والأمنية.^{٣٠} وانطلاقاً من هذا، سعت فرنسا إلى الانتقال من مرحلة الاكتفاء بخطاب "دعم حلّ الدولتين" إلى مرحلة "تسييل هذا الخطاب في فعل اعتراف جماعي

ماكرون وصدمة السابع من أكتوبر: حدود التغيير في السياسة الفرنسية تجاه إسرائيل والقضية الفلسطينية



■ الرئيس إيمانويل ماكرون في الجمعية العامة للأمم المتحدة: «أعلن اليوم اعتراف فرنسا بدولة فلسطين وفاءً من بلدي بالتزامه التاريخي في الشرق الأوسط وبالسلام بين الشعب الإسرائيلي والشعب الفلسطيني»، ٢٢ أيلول / سبتمبر ٢٠٢٥ - © AFP / Ludovic MARIN

الخطابية والمبادرات السياسية التي أعلنتها باريس تحت ضغط الكارثة الإنسانية وتداعياتها الإقليمية والدولية، بقيت مقاربة إيمانويل ماكرون محكومة بسقف منخفض من الأدوات والخيارات، يعكس تراكمًا تاريخيًا من القيود البنوية، وتوازنًا داخليًا شديد الحساسية، وهيمنة مستمرة للإطار الأميركي على مسار الصراع. من هذا المنطلق، لم تمثل صدمة غزة لحظة قطيعة في السياسة الفرنسية، بل لحظة كاشفة لطبيعتها وحدود قدرتها على الانتقال من إدارة الأزمة إلى إعادة تعريف العلاقة مع إسرائيل أو التأثير الفعلي في موازين القوى. يفضي ربط اللحظة الراهنة بالمسار التاريخي الطويل إلى نتيجة مركزية مفادها أن ما بدأ تحولًا في خطاب باريس بعد غزة لا يمكن فصله عن إرث سياسي ودبلوماسي يعود إلى التحول الديغولي عام ١٩٦٧، حين أعادت فرنسا تموضعها بين الشرعية الدولية والحفاظ على مصالحها الاستراتيجية. بيد أن هذا التوازن ظل هشًا، وتآكل تدريجيًا مع انتقال النظام الدولي إلى الأحادية

منسّقة"، لكنها لم تنتقل بعد إلى مستوى إعادة تعريف علاقتها بإسرائيل أو تحويل الاعتراف إلى أداة ضغط بنوية على سياساتها؛ إذ ظل التعاون الأمني والعسكري قائمًا، ولم تُطرح بجدية مسألة مراجعة اتفاقات الشراكة أو فرض عقوبات مرتبطة بانتهاكات القانون الدولي، ما يجعل الاعتراف، على أهميته الرمزية والقانونية وتأثيره في صورة فرنسا لدى الفلسطينيين والعرب، أقرب إلى "ترقية في مستوى التعبير" عن سياسة قائمة تاريخيًا منه إلى انقلاب استراتيجي كامل في تموضع باريس تجاه إسرائيل والقضية الفلسطينية.

خاتمة

كشفت حرب غزة التي أعقبت هجوم السابع من أكتوبر عن حدود التغير الممكن في السياسة الفرنسية تجاه إسرائيل والقضية الفلسطينية، أكثر مما فتحت أفقًا لتحوّل بنيوي فيها. فعلى الرغم من التحولات

القطبية، الأمر الذي قلص هامش الاستقلالية الفرنسية ودفعها، خصوصاً منذ مطلع الألفية، إلى اقتراب أمني وسياسي متزايد من إسرائيل. ولعلّ هذا الإرث يفسّر لماذا اصطدمت أي محاولة لتغيير فعلي بسقف تاريخي يصعب تجاوزه، حتى في لحظات الصدمة الكبرى، ويبين أن قدرة الرئيس الفرنسي على المناورة تبقى محكومة بإطار أوسع من إرادته السياسية الفردية.

ثمّة، إلى جانب هذا البعد التاريخي، محدد داخلي بالغ التأثير أسهم في تضيق هوامش التحركات الفرنسية؛ إذ تشكّل السياسة تجاه إسرائيل داخل بنية رمزية ومؤسسية مثقلة بذاكرة الهولوكوست، وحساسية قصوى لمسألة معاداة السامية، وحضور منظّم لجماعات الضغط، إضافة إلى مركزية الإليزيه في صناعة القرار وهيمنة سردية إعلامية أمنية. لا تُملي هذه العوامل موقفاً بعينه، لكنها تضبط المجال السياسي الممكن، وتحوّل أي محاولة لإعادة تعريف العلاقة مع إسرائيل إلى مسار عالي الكلفة داخلياً. في هذا السياق، لم يسع ماكرون إلى كسر هذه القيود، بل تعامل معها بوصفها معطى بنيويًا، واختار إدارة توازنها بدل المجازفة بإعادة فتحها.

ضمن هذه الحدود، ركن ماكرون منذ بداية ولايته إلى استراتيجية "في الوقت ذاته" بوصفها آلية دائمة لإدارة التناقضات. فقد جمع الخطاب الرسمي بين التأكيد على دعم حل الدولتين والشرعية الدولية، وتعميق التعاون الأمني والتكنولوجي مع إسرائيل، مع الاكتفاء بانتقادات محسوبة لا ترقى إلى مستوى الاشتباك السياسي المباشر مع واشنطن أو تل أبيب. أتاح هذا النهج الحفاظ على صورة فرنسا كفاعل متوازن في الظاهر، لكنه حصر دورها في إدارة الانطباعات السياسية أكثر مما مكّنها من التأثير الفعلي في مسار الصراع. وعندما اندلعت حرب غزة، كشفت الأسابيع الأولى من الأزمة هشاشة هذه الاستراتيجية، إذ بدا الانحياز الأولي للمقاربة الأمنية الإسرائيلية، ثم التدرج البطيء نحو خطاب أكثر

إنسانية، تعبيراً عن تكيف اضطراري فرضه ضغط الواقع، لا نتيجة مراجعة استراتيجية عميقة (انظر الجدول ١).

يبين هذا الجدول الفجوة الواضحة بين الخطاب الفرنسي والممارسة الفعلية، ويؤكد أن ما طرأ على الموقف الفرنسي بعد غزة بقي رمزيًا وضمن حدود تكيف اضطراري لم يمس جوهر العلاقة مع إسرائيل ولا أدوات الضغط المتاحة نظريًا. تبرز هذه الخلاصة بشكل خاص في مسألة الاعتراف بدولة فلسطين، إذ حمل الاعتراف دلالة سياسية ورمزية قوية أعادت الدولة الفلسطينية إلى قلب النقاش الدولي، لكنه لم يترافق مع استعداد لاستخدام أدوات ضغط ملموسة، مثل مشروطية الاتفاقات أو مراجعة التعاون القائم. وثمة مفارقة هنا بين قوة الرمزية وضعف الأثر البنوي، عززها إصرار الخطاب الفرنسي على ربط الاعتراف باعتبارات أمنية إسرائيلية وإصلاحات فلسطينية، بما يعكس استمرار منطق إدارة الصراع لا العمل على تغييره.

إجمالاً، لم تدخل السياسة الفرنسية تجاه إسرائيل والقضية الفلسطينية، بعد السابع من أكتوبر، مرحلة تحوّل بنيوي، على الرغم من التحوّلات الخطابية والمبادرات ذات الدلالة. كشفت صدمة غزة حدود العقيدة الماكرونية، وأظهرت أن قدرة فرنسا على التأثير تظل رهينة توازنات داخلية وهيمنة دولية تجعل أي تغيير جذري عالي الكلفة وغير مضمون. وفي الوقت ذاته، تبين هذه القراءة أن قيمة المبادرات الفرنسية تكمن في رمزيته وإمكانية البناء عليها مستقبلاً ضمن سياق دولي مختلف، لا في أثرها الفوري. على هذا الأساس، تقدّم هذه الورقة قراءة آنية لحرب غزة ومواقف ماكرون، وفي الوقت ذاته إطاراً مرجعيًا يساعد على فهم منطق السياسة الفرنسية تجاه الصراع، وحدودها، وإمكانات تطورها المشروطة بتغيّر الأدوات وموازين القوى.

المجال	الخطاب الرسمي	الإجراء الفعلي	مستوى التغيّر
وقف إطلاق النار	المطالبة التدريجية بوقف فوري ودائم	ضغط دبلوماسي محدود	تكتيكي
المساعدات الإنسانية	أولوية البعد الإنساني	جسور جوية وإسقاطات محدودة	رمزي
القانون الدولي	التمسك بالشرعية الدولية	غياب مساءلة ملموسة	رمزي
الاعتراف بفلسطين	خطوة لإحياء حل الدولتين	اعتراف بلا أدوات ضغط	رمزي سياسي
العلاقة الأمنية مع إسرائيل	التأكيد على الشراكة	استمرار التعاون العسكري	ثابت

الجدول (١): من الخطاب إلى الفعل وحدود التغيّر في سياسة ماكرون تجاه إسرائيل وفلسطين

ماكرون وصدمة السابع من أكتوبر: حدود التغيّر في السياسة الفرنسية تجاه إسرائيل والقضية الفلسطينية

الهوامش:

شسنو وجورج مالبرونو الذي يستند إلى منات المقابلات مع مسؤولين عرب وفرنسيين، ويقدم تحقيقًا صحفيًا معمقًا حول تراجع النفوذ الفرنسي في العالم العربي، مع تركيز خاص على فترة حكم الرئيس إيمانويل ماكرون. Ibid, 215-225 ٢٤

Déclaration de M. Emmanuel Macron, président de la Ré- ٢٥
publique, sur le soutien de la France à Israël après l'attaque
Vie pu- ",terroriste du Hamas, à Tel-Aviv le October 24, 2023
blique, October 24, 2023. <https://tinyurl.com/yuu4asa9>

France reiterates call for 'immediate humanitarian truce' ٢٦
Reuters, November 5, 2023. <https://tinyurl.com/2kj-> ",in Gaza
mafà3

Conférence humanitaire internationale pour la population" ٢٧
Élysée, November 9, 2023. <https://tinyurl.com/2add5w7b>

Les ONG affichent leur déception après la première" ٢٨
Le Monde, November ",conférence humanitaire pour Gaza
10, 2023. <https://tinyurl.com/4xnkrzr>

Nael El Kihal, Évolutions de la diplomatie française ٢٩
à l'égard de la Question de Palestine, Centre Étudiant
pour la Recherche Stratégique, May 2024. <https://tinyurl.com/2y62mnmz>

Palestinian Territories – France expresses its deep concern" ٣٠
France Diplo- ",over the number of civilian casualties in Gaza
macy, November 3, 2023. <https://tinyurl.com/2xazs7cj>

Why does the Israel-Palestine conflict" ,Christophe Ayad ٣١
Le Monde, October 9, "ignite so much passion in France
2024. <https://tinyurl.com/4kv6uerj>

Guerre au Proche-Orient : 'La poli-" ,Groupe de chercheurs ٣٢
tique du "deux poids, deux mesures" rend nos pays inaudibles
Le Monde, October 30, 2024, <https://.à l'échelle de la planète>
goto.now/009cQ

"France calls for an immediate ceasefire in the Gaza Strip" ٣٣
Permanent Mission of France to the United Nations in New
York, January 3, 2025. <https://tinyurl.com/d7uv4u4x>

Witkoff, Huckabee tour Gaza, assess" ,Jacob Magid et al ٣٤
The ",humanitarian situation, to help Trump craft aid plan
Times of Israel, August 1, 2025. <https://tinyurl.com/fdshatzm>

"فرنسا تصنّف عنف المستوطنين بالصفة «أعمالاً إرهابية»، الجزيرة، ٣٥
٢٩ تموز/ يوليو ٢٠٢٥، <https://tvt2jdfb.com.tinyurl/>

Denis Bauchard, France and the War in Gaza, European ٣٦
Institute for Studies on the Middle East and North Africa (EIS-
MENA), February 23, 2024. <https://tinyurl.com/y3ppp4wf>

United Nations High-Level International Conference" ٣٧
– New York Declaration on the Peaceful Settlement of the
Question of Palestine and the Implementation of the Two-
France Diplomacy, July 29, 2025. <https://.State Solution>
tinyurl.com/2sbm565m

France Leads Wave of New Recognitions of Palestine" ٣٨
United Nations, September 22, ",at United Nations Summit
2025. <https://tinyurl.com/5a6kzw5b>

Discours du Président de la République à la tribune des" ٣٩
Nations unies lors de la conférence pour la solution à États
Élysée, September 22, 2025. <https://tinyurl.com/yj39vd5>

Neil Quilliam, Recognition of Palestine Can Be More Than ٤٠
Symbolic if Europe and Gulf States Remain Aligned, Chatham
House – The Royal Institute of International Affairs, Septem-
ber 25, 2025. <https://tinyurl.com/fdj9yury>

Les relations franco-israéliennes, "Dominique Trimbur ١
Outre-Terre 9, no. 4 (2004): 405-408 ",1948–2004
French-Israeli Security Cooperation in the ",Tsilla Hershco ٢
Ramat Gan: Begin-Sadat Center for) "Twenty-First Century
Strategic Studies, July 1, 2013), 1-2
Les relations franco-israéliennes de 2002 à 2005",Habib Ghérari ٣
Annuaire français de relations ",2005 entre passion et raison
internationales, vol. VII (2006), La Documentation française,
441-442
413 411-,"Les relations franco-israéliennes", Trimbur ٤
,"Les relations franco-israéliennes de 2002 à 2005",Ghérari ٥
44٣-444
France, Israel, and the Jews: The End of",Emmanuel Navon ٦
Israel Journal of Foreign Affairs (2015): 8–11 "an Era
٧ * الجمهورية الفرنسية الخامسة هي النظام السياسي الحالي في فرنسا،
أسست في عام ١٩٥٨ على يد شارل ديغول عقب أزمة سياسية حادة. يتميز
هذا النظام بمزيج من النظامين البرلماني والرئاسي، حيث يمتلك رئيس
الجمهورية صلاحيات واسعة تشمل تعيين رئيس الوزراء وحل البرلمان،
إلى جانب تمثيل الدولة على الصعيد الدولي. جاء تأسيس الجمهورية
الخامسة لتعزيز الاستقرار السياسي وتقوية السلطة التنفيذية، خاصة في ظل
التحديات التي واجهتها الجمهورية الرابعة مثل عدم استقرار الحكومات.

Orient XXI, 12, "Une omerta qui remonte à loin",Jean Stern ٨
janvier 2021, <https://tinyurl.com/nhdaps56>

.Ibid ٩
,"Meyer Habib, le député qui tonne de la voix",Jean Stern ١٠
Orient XXI, 17 mars 2021, <https://tinyurl.com/h6wutfxm>

The growing power of",Serge Halimi et Pierre Rimbart ١١
Le Monde diplomatique, septem- ",France's pro-Israel lobby
bre 2025, <https://tinyurl.com/h6wutfxm>

Les critiques d'Israël étouffées par la loi du",Jean Stern ١٢
Orient XXI, 12 janvier 2021, <https://tinyurl.com/3jh-> ",silence
cuhwm

ZaôRV ",The Semi-Presidential System",Peter Behrens ١٣
/ Heidelberg Journal of International Law 64, no. 1 (2004):
97-111

The Decision Makers of the",Adil Jaff and Alaa Dwelee ١٤
",French Foreign Policy under the Fifth Republic Constitution
Review of International Geographical Education, no. 11
(Spring 2021), 133-137

."Une omerta",Stern ١٥
."Les critiques d'Israël",Stern ١٦
."The growing power",Halimi ١٧
.Ibid ١٨
.Ibid ١٩

"La doctrine Macron",Le Groupe d'études géopolitiques ٢٠
interview with Emmanuel Macron, November 16, 2020,
<https://tinyurl.com/2fkch5b5>

Institut",The Macron Doctrine: Season 2",Michel Duclos ٢١
Montaigne, December 3, 2020, <https://tinyurl.com/3tmuk6hj>

٢٢ يسار أبو خشوم، من القوة الناعمة إلى القوة التأثيرية: حدود النفوذ الفرنسي
في العالم العربي في عهد إيمانويل ماكرون (٢٠١٧-٢٠٢٤)، رسالة ماجستير،
جامعة بيرزيت، آب/أغسطس ٢٠٢٥، ٢٩-٣٣، <https://com.tinyurl/>
bddtfmz

Christian Chesnot and Georges Malbrunot, Le Déclasse- ٣٣
ment français (Paris: Éditions Michel Lafon, 2022), 208-210
* كتاب "الانحدار الفرنسي" هو من تأليف الصحفيين الفرنسيين كريستيان